معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ في حديث لـ«الجزيرة»:

اهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد أحدث نقلة نوعية في قطاع القضاء

الأمير سلمان يرعى ويتابع مشروعات ونشاطات الوزارة

الرياض: حمد الجمهور:

أكد معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ ان مرفق القضاء يأتي على رأس اهتمامات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، مشيراً الى أن التوجيهات السامية الكريمة تحث على تقديم كافة التسهيلات لتمكين القضاة من اداء اعمالهم بكل يسر وسهولة ما أحدث نقلة نوعية فائقة ساهمت في القضاء على كثير من المشكلات والعقبات التي تواجه المحاكم..واوضح معاليه في حديث شامل للجزيرة ان الهدف من اقامة ندوة رؤساء المحاكم هو اتاحة الفرصة للاجتماع وتبادل الرأي والمشورة فيما بين منسوبي الوزارة حول بعض الامور التي تتعلق بسير الاحكام والاجراءات. وبهذه المناسبة قدم معاليه شكره الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الذي يولي جل وقته واهتمامه للرعاية والمتابعة لعدد من مشروعات الوزارة، وبيّن الدكتور آل الشيخ ان الوزارة سعت الى انتهاج خطة تحديث شاملة لجميع المباني المخصصة للمحاكم وكتابات العدل حسب المتطلبات فتم استبدال العديد من مباني المحاكم وكتابات العدل وتم اصلاح البعض الآخر وامدادها بما تحتاجه من اثاث ومستلزمات مكتبية وقد بلغ عدد هذه المباني 15 مبنى صرف على تأثيثها أكثر من احد عشر مليون ريال. وقال ان نسبة السعودة في الوزارة بلغت 99% نتيجة حرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده على توظيف السعوديين في كافة قطاعات الوزارة.

وتطرق معالي وزير العدل الى دور الوزارة في نشر منهج المملكة الرائد في تطبيق الشريعة الاسلامية عن طريق المشاركة في المنتديات الاقليمية والدولية.

وفيما يلي نص الحديث:

تحديث (١٥) مبنى محكمة بتكلفة (١٢) مليون ريال في اطار خطة تحديث شاملة

☆☆☆☆

للوزارة دور فاعل في نشر منهج الشريعة الإسلامية في العالم

التوجيهات السامية أحدثت نقلة نوعية في قطاع القضاء

○ **ما هي رؤية معاليكم لاهتمامات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بالقضاء ومنسوبيه؟**

– جهود خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده واضحة وجلية لخدمة هذه البلاد وأهلها بعامة.

ومرفق القضاء يأتي على رأس الاهتمامات السامية الكريمة، وكثيراً ما تأتي هذه التوجيهات لتقديم كافة التسهيلات لتمكين القضاة من اداء اعمالهم بكل يسر وسهولة، مما احدث نقلة نوعية فائقة ساهمت في القضاء على كثير من المشكلات والعقبات التي تواجه المحاكم.

ولازالت التوجيهات السامية تترى والاهتمام يتوالى فلهم الدعاء الى المولى عز وجل أن يوفقهم الى كل خير وان يجعل ما قدموه لهذا الوطن وأبنائه في ميزان حسناتهم وأن يحفظ لهذه البلاد دينها وأمنها ورخاءها واستقرارها انه سميع مجيب.

أهداف الندوة

○ **تعقد وزارة العدل ندوة رؤساء المحاكم بالمملكة. هل لكم أن تلقوا بعض الضوء على هذه الندوة وأهم موضوعاتها؟**

– تأتي هذه الندوة انطلاقاً من حرص الوزارة على مشاركة أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم بالمملكة في لقاء يلتقون فيه ويتداولون عدداً من الأمور المهمة التي تعنى بشئون المحاكم بشكل عام.

وتهدف هذه الندوة الى اتاحة الفرصة للاجتماع وتبادل الرأي والمشورة حول بعض الأمور التي تتعلق بسير الاحكام والاجراءات بقصد الوصول الى رؤية مشتركة حولها.

وقد تفرع عن هذا الهدف الرئيسي اهداف تفصيلية منها المداولة حول وتدارس أمور قضائية في ظل ما يقدم حولها من اقتراحات، وبحث ما يعيق حسن اداء العمل في المحاكم، والتشاور حول سبل توحيد الاجراءات في محاكم المملكة، والتعارف وتوثيق عرى المودة والتعاون بين المشاركين، وسيخرج من هذه الندوة توصيات ستؤدي بإذن الله الى مزيد من التنسيق في تسيير الأمور المعروضة للبحث في مختلف محاكم المملكة، وفيما يتعلق بالموضوعات فإن الندوة ستناقش بصورة عامة موضوعات قضائية وأخرى ادارية واجرائية وكذلك ما يتعلق ببعض المسائل التنسيقية بين المحاكم.

وقد أعدت الجهات المختصة بالوزارة عدتها لاقامة هذه الندوة وانجاحها بإذن الله حيث تم تشكيل عدد من اللجان من منسوبي الوزارة اسندت لها المهام المتعلقة بالندوة وترتيباتها ولهذه اللجان جهد نشط وحيوي مشكور.

وبهذه المناسبة أود أن اقدم الشكر الجزيل لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الذي يولي جل وقته واهتمامه للرعاية والمتابعة لعدد من مشروعات الوزارة ونشاطاتها.

فعناية سموه ملموسة من الجميع متوجاً كل هذا بمتابعته رعاه الله لمشروع مجمع الدوائر الشرعية بالرياض الذي تتبناه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن منطقة قصر الحكم وكذلك فإن الشكر موصول للجهات الحكومية التي قدمت معونتها وتسهيلاتها مشاركة مع جهازة الوزارة المختصة للاعداد لهذه الندوة فلهم كل الشكر والتقدير.

خطة تحديث شاملة

○ **خطت الوزارة خطوات واسعة نحو التطوير – فماذا تم بهذا الشأن وما الخطوات القادمة؟**

–نحمد الله عز وجل على ما تم ولايزال الأمل يحدونا نحو المزيد من مشروعات التطوير والانجاز الذي يعود بالخير ويؤدي الى مزيد من التسهيل على المواطنين.

وفي هذا الصدد فقد عمدت الوزارة الى الاتجاه بمشروعات وخطط متوازية نحو تطوير الاعمال سواء في جهاز الوزارة أو في الدوائر الشرعية التابعة لها.

ففي مجال مراجعة الاجراءات المتبعة في الدوائر الشرعية تم اجراء العديد من الدراسات حولها من قبل الجهات المختصة بالوزارة وكذلك بالاشتراك مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتم في هذا الاطار الوصول الى قرارات باختصار العديد من الاجراءات واعداد النماذج الموحدة والمختصرة لها بعناية لجنة المطبوعات في الوزارة المشكلة من عدد من المختصين. وقد اسهم هذا بشكل كبير فيما لاحظه المواطنون على سبيل المثال كتابات العدل الأولى حيث اختفت المواعيد المطولة التي كانت تعطى لافراغ العقارات واصبحت الافراغات تتم في اليوم نفسه وكذلك في كتابات العدل الثانية حيث اقتصر التوكيل لاستقدام العمالة على وجود الموكل فقط دون الحاجة الى احضار شهود.

وكما يعلم الجميع فإن الاجراءات الشرعية ذات صبغة خاصة ولها خصوصية لاتتيح تغييرها بشكل عاجل وانما يتطلب الامر اجراء دراسات متأنية، وهذا ماتسعى اليه الوزارة حرصاً منها لتسهيل أمور المواطنين والمراجعين.

كما سعت الوزارة أيضاً الى انتهاج خطة تحديث شاملة لجميع المباني المخصصة للمحاكم وكتابات العدل حسب المتطلبات، فتم استبدال العديد من مباني المحاكم وكتابات العدل بأخرى ملائمة ومناسبة. كما تم اجراء اصلاحات وترميمات للبعض الآخر حسب الحاجة.

كما شمل التحديث امداد هذه المباني بما تحتاجه من اثاث ومستلزمات مكتبية ملائمة وذلك في مختلف مناطق المملكة وقد بلغ عدد هذه المباني الجديدة (15 مبنى) منها عدد من المباني ضمت مجمعات للدوائر الشرعية وذلك في بريدة وبيشة مثلاً اضافة الى عدد من المباني الأخرى، كما بلغ المبلغ المصروف لتأثيث تلك المباني احد عشر مليون وثمانمائة ألف ريال.

أما ما يتعلق بادخال الميكنة واستعمال الحاسب الآلي في اجهزة الوزارة فقد انهت الوزارة ما يتعلق بادخال الحاسب الآلي في جهاز الوزارة واصبحت معظم اعمال الوزارة تدار بواسطة الحاسب الآلي.

وفي هذا الصدد يجري الاعداد حالياً لتهيئة مكتب لخدمة المراجعين يزودهم بالمعلومات المطلوبة لمعاملاتهم آلياً ولايحتاجون معه الى مراجعة مكاتب الاتصالات أو أقسام الوزارة وسيزود بالحاسب الآلي الذي سيمكن معه اعطاء المعلومة ومتابعة اجراءاتها بشكل فوري وسريع.

كما أود ايضاح نقطة مهمة وهي ما قامت به الوزارة تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده من احلال المواطنين محل الموظفين من غير السعوديين وهو ما وصل في الوزارة والاجهزة التابعة لها الى اقصى درجات التنفيذ حيث تصل نسبة السعودة في جميع قطاعات وزارة العدل قرابة 99% من مجموع العاملين ولم يتبق في الوزارة أو الاجهزة التابعة لها سوى نسبة ضئيلة جداً من الاخوة غير السعوديين والذين يشغلون وظائف هندسية ووظائف الترجمة لبعض اللغات التي لايتوافر مترجمون مواطنون لشغلها.

أكثر من ٤٠٠ ألف قضية نظرتها المحاكم الشرعية وأكثر من ٩٠ ألف صك أصدرتها كتابات العدل في العام ١٤١٥هـ

وقبل ان اختتم اجابتي عن هذا السؤال أود القول أن الوزارة ماضية في تلمس كل وسائل التطوير والتحديث ولكن مع مراعاة ما تقتضيه الاعمال الشرعية من ضبط وتوثيق ومحافظة على القوة الشرعية لهذه الاعمال وما يصدر عنها من صكوك ووثائق.

أسباب تأخير القضايا

○ **يذكر بين حين وآخر شيء من التزاحم في المحاكم وكتابات العدل، اضافة الى نقص الكوادر الوظيفية مما يؤدي الى تراكم القضايا وتأخر البت فيها، ماذا عملت الوزارة للقضاء على كل هذا؟**

–فيما يتعلق بقلة الموظفين فالوزارة تعطي هذا الأمر الأهمية الأولى وتسعى بكل الوسائل المتاحة الى تعزيز تشكيلات الدوائر الشرعية بالموظفين.

ولأن الاعمال الشرعية تتطلب مواصفات معينة لمن يقوم بها فإن هذا مما يزيد الامر صعوبة ولكن الوزارة خطت بالفعل خطوات واسعة في هذا المجال.

وقد وضعنا لحل هذا الاشكال خططاً عاجلة وأخرى آجلة وذلك لمحاولة القضاء على هذا العجز.

فقد عينت الوزارة في العام الماضي حوالي 500 موظف دعمت بهم الدوائر الشرعية عن طريق المسابقة التي مكنت الوزارة من التدقيق وحسن الاختيار بين المتقدمين فيما ستقوم الوزارة باجراء مسابقات لاحقة لشغل ما يستحدث وما يشغر من وظائف لديها.

من جهة أخرى عملت الوزارة على اعادة دراسة تشكيلات الدوائر الشرعية ووضعت قواعد ثابتة لاحتياجاتها عن طريق مراجعة هذه التشكيلات واعداد توازن بين الاحتياج والمتوفر.

وما ذكرته من تأخر القضايا فقد تكون الأمور السابق ذكرها من اسباب ذلك ولكن السبب الأكبر يعود الى تزايد اعداد القضايا المنظورة أمام المحاكم وبنسب مرتفعة كل عام فقد نظرت المحاكم الشرعية في المملكة عام 1415هـ (431276) قضية وكذلك اصدرت كتابات العدل (905911) صكاً وهذه الزيادة جاءت نتيجة كثرة اعداد السكان وازدياد التعاملات وتنوعها وتعقد بعض أمور الحياة ومتطلباتها.

وهذا القى بعبء ثقيل على اصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل ولكنهم والحمد لله يدركون ثقل الامانة التي يحملونها ويعلمون ما تعنيه وظيفة القاضي أو كاتب العدل لذلك هم يحتسبون ويصبرون ويعلمون ان الاجر والمثوبة مضاعفة بإذن الله.

وللمرء أن يتصور كيف يمكن للقاضي وهو انسان من لحم ودم أن ينظر في يوم واحد في أكثر من عشر قضايا تتراوح بين حقوقية وجنائية وانهائية وفق مختلف الظروف والمعطيات ومطلوب منه التركيز والمتابعة والاستقصاء والتحقيق واستنباط الحقائق واستخلاص الوقائع كل هذه وسط الحاح ومطالبات ودعاوى في حين أن بعض الدول الأخرى ترتب للقاضي نظر قضيتين اثنتين فقط خلال الاسبوع مع وجود فريق من الخبراء المختصين الذين يهيئون الاجراءات والترتيبات للقاضي الذي يكون دوره في اغلب الاوقات ومع وجود ما يسمى بالمحلفين ادارة الجلسات وليس البت في القضايا.

والأمر كذلك بالنسبة لكتاب العدل فكاتب العدل في مدينة كالرياض مثلاً يستقبل يومياً في المعدل من 150–200 مراجع ويصدر (ما يصل الى 80) صكاً كل يوم كل صك منها ينطوي على توثيق حقوق وممتلكات ويتطلب دقة وتوثيقاً وضبطاً ومراجعة وتسجيلاً لاخراج الصك.

ومثل هذا الأمر يدركه أولي الامر يحفظهم الله ومن خلفهم المسئولون ويعمل الجميع الى تلمس كل ما من شأنه النهوض بالادارة، والارتقاء بهذا العمل ولكن توجد بعض العقبات التي قد تؤخر من انجاز كامل ما نصبو اليه فهناك ما يتعلق باختيار القاضي وما يتعلق باختيار الكتبة وتدريبهم وما يتعلق بظروف العمل.. كل هذه الامور قد يكون من الممكن الحصول على بعضها ولكن منها ما يتطلب شيئاً من الوقت والنفس الطويل وبتضافر الجهود سنصل بإذن الله الى المؤمل.

نحن لانتبرم من الوضع ولكننا نطلب الصبر والمشاركة فيما نتحمله من مهام وصولاً الى تحقيق المصلحة العامة.

زيارة بقية المناطق

○ **عدتم للتو من زيارة منطقة جيزان.. ما أثر هذه الزيارات على تطور الاعمال، وهل في النية زيارة بقية المناطق؟**

– واقع الأمر أن هذه الزيارات التي اقوم بها ويقوم بها اصحاب المعالي الوزراء الى مختلف مناطق المملكة انما تأتي بتوجيه واهتمام مباشر من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين يحفظهما الله.

وكثيراً ما كانت التوجيهات السامية تصدر بضرورة القيام بمثل هذه الزيارات. وما سبق القيام به من زيارات لمناطق المملكة كان لها نتائج طيبة للغاية فليس من رأى كمن سمع والوقوف على الاماكن والاطلاع عن قرب على الاحتياجات ومقابلة مسئولي الدوائر الشرعية والاستماع الى مطالبهم واحتياجاتهم والتعرف على طبيعة كل بلد وما يتطلبه المرفق كل هذه أمور تصب في خانة الانجاز السريع وتساعد على الوصول الى حل عاجل وناجع لأي معوق.

وقد كان ضمن الوفد الذي يقوم بالزيارات عدد من مديري الادارات التنفيذية ولهذا ما يبرره حيث كانت قرارات تلبية الاحتياجات تصدر وتنفذ في وقتها بل ان كثيراً ما كان يتم تأمين بعض المتطلبات والاحتياجات قبل الانتهاء من الجولة.

وكثيراً ما تمخض عن تلك الزيارات اتخاذ اجراءات مناسبة تسهم في حل مشكلات عريضة استطعنا والحمد لله وبمشاركة الاخوة مسئولي الوزارة انهاءها.

وفيما يتعلق بزيارات المناطق الأخرى فكما سبق وذكرت فإن النية تتجه لزيارة البقية من مناطق المملكة الاخرى وفق الظروف المتاحة وعادة ما نحرص على تزامن الزيارة مع انجاز بعض المشروعات حتى يمكن أن يكون لمثل هذه الزيارات ثمرة وفائدة وبهذا الصدد فإن زيارة بقية المناطق ستكون قريباً بإذن الله.

التعريف بالشريعة الاسلامية

○ **تشارك الوزارة في العديد من اللقاءات والمؤتمرات الاقليمية والعربية والدولية.. فكيف تقيمون هذه المشاركات؟**

– كما تعلمون فإن المملكة العربية السعودية لها مكانة كبرى في العالم الإسلامي وتمثل الثقل السياسي والديني فيه ولذلك فإن مشاركة المملكة في المنتديات الاقليمية والعربية والدولية تمثل أهمية كبرى وتزداد هذه الاهمية عندما يكون موضوع المؤتمر او الندوة يتعلق بالقضاء والحقوق والعدل لذلك تحرص الوزارة على المشاركة في تلك المؤتمرات بفاعلية لان الوزارة ممثلة في المحاكم تقوم على نظر القضايا الشرعية وفق احكام الدين الحنيف.

وفي معظم هذه المؤتمرات والندوات يتم عرض منهج المملكة الرائد والموفق في تطبيق الشريعة الاسلامية بعيداً عن الاهواء والتقلبات وهو ما يجد اهتماماً ومتابعة من العديد من الدول.

وكثيراً أسهمت الوزارة عبر مشاركة ممثليها من المختصين بالشريعة الإسلامية في عرض اساليب المملكة في تطبيق الشريعة وتحكيم شرع الله وما ينتج عن ذلك من نتائج باهرة تمثلت في انتشار الأمن والأمان وشمول النهضة الحضارية لكافة أرجاء البلاد.

وقد بلغ من تقدير دور المملكة في هذا المجال أن تمت الدعوة لحضور ندوة تطبيقات الشريعة الإسلامية التي عقدت في ماليزيا في شهر ربيع الاول الماضي وكانت الكلمة الرئيسية للندوة باسم المملكة حيث لقيت صدى طيباً لدى اكثر من مائتين من علماء الشريعة والمختصين من ارجاء العالم الاسلامي حضروا تلك الندوة كما شاركت الوزارة في العديد من المؤتمرات الدولية والاقليمية والعربية، والوزارة ايضاً تسهم بشكل فعال في مجلس وزراء العدل لمجلس دول التعاون الخليج العربية وكذلك في مجلس وزراء العدل العرب وذلك عبر اللجان المنبثقة التي تدرس وتناقش الانظمة، ومؤخراً تم اختيار المملكة لمنصب نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب وذلك تقديراً لدور المملكة ومساهمتها الفعالة في اجتماعات المجلس ولجانه المنبثقة عنه.

وفي هذا الصدد يمكن القول كذلك ان للوزارة دوراً فاعلاً في نشر منهج المملكة في تطبيق الشريعة الإسلامية عبر استضافة العديد من الوفود القضائية والمختصين من مختلف دول العالم حيث تعد لهم برامج حافلة للاطلاع وزيارة المحاكم والوقوف على اثار هذا النهج المبارك.

ففي هذا المجال استقبلت الوزارة عدداً من الوفود من كل من روسيا والصين وسنغافورة والفلبين ومالي وجيبوتي والمغرب وتونس والولايات المتحدة الامريكية.

كما يقوم عدد من المختصين بالوزارة بزيارات لدول مجلس التعاون ضمن برنامج اعتمد لهذا الامر بغرض تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب السابقة في مجال الاعدادات الادارية في المحاكم.

ادارة للشكاوى

○ **هل من كلمة أخيرة لمعاليكم في هذا اللقاء؟**

– أود نيابة عن جميع منسوبي الوزارة أن أشكر جميع من يدلي للوزارة بملحوظات أو آراء سواء بطريق الاتصال أو الكتابة ويهمنا هذا الأمر وبالطبع استقبال الآراء والمقترحات التي تكون هدفها المصلحة العامة.

وكثيراً ما تلقينا مثل تلك الاقتراحات الجيدة وتم بعث خطابات شكر وتقدير لاصحابها والتي لقيت صدى طيباً في الوزارة وبعضها اضاء لنا طريقاً جيداً نحو التطوير.

على اننا لانغفل أي شيء يمكن ان يساعدنا على تطوير اعمالنا وتقديمها للمواطن بكل يسر وسهولة فلدينا العديد من الآليات والوسائل والطرق التي نحصل بواسطتها على المعلومات والوقائع ويومياً استقبل في مكتبي العشرات من المراجعين الذين لايقف امامهم أي حائل لعرض مشكلاتهم او تظلماتهم كما سبق أن انشأنا ادارة للشكاوى ملحقة بمكتب الوزير تتولى متابعة الشكاوى واعداد التقارير عنها والعرض واستقبال المواطنين والإجابة على مطالبهم.

أنشأنا ادارة للشكاوى وسنقوم بزيارات تفقدية للمناطق أعمال الوزارة تتم بالحاسب ونسبة السعودة ٩٩٪